

بيان اللجنة العربية العليا عن المقابلة التي جرت مع المندوب السامي ووجوب الاستمرار في الإضراب*

1936

إن فخامة المندوب السامي لحكومة فلسطين أوضح للجنة العربية العليا في المقابلتين الأخيرتين اللتين دعاها إليهما أن الحكومة البريطانية لا توافق على توقيف الهجرة اليهودية، وأنها ترى بعد انتهاء الإضراب أن تشير على صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بتعيين لجنة ملكية تبحث الموقف الحاضر في فلسطين، وأن أمر توقيف الهجرة وعدمه يعود إلى التواصي التي تقدمها هذه اللجنة بعد ذلك.

وقد أجابت اللجنة فخامته بأن الأمة العربية بعد تجاربها السابقة لم يبق لها ثقة بأية لجنة تحقيق كانت. وأن الحكومة البريطانية تعرف تماماً الآن مطالب العرب الحق، وأن لديها من تقارير لجان التحقيق السابقة مثل تقرير السر جون هوب سمبسون والمستر لويد فرنش ما لا يترك شكاً في تقرير أحد مشروعات هذه المطالب. وأن فلسطين هي على كل حال من البلاد الداخلة ضمن البلاد العربية التي ضمنت الحكومة البريطانية استقلالها مبدئياً في البند 22 من عهد "عصبة الأمم"، وأن لها ذات الحقوق التي تتمتع بها سائر البلاد العربية.

وقد قالت اللجنة أيضاً لفخامته أن الشعب العربي لا يقبل أبداً أن يقيم اليهود وطناً قومياً في فلسطين، وأنه عازم على إنقاذ كيانه وعلى المحافظة على تراث أجداده في هذه البلاد، وأنه قد قام بإضرابه السلمي بوحى من نفسه بقصد المحافظة على حياته وكيانه المهددين بالفناء من جراء السياسة الحاضرة، وأن ليس للزعماء العرب أي تأثير مباشر عليه في هذا الشأن، وأنه قد

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 - 1939)" سلسلة الوثائق العامة - 1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 400 - 402.

اعتزم الاستمرار على الإضراب إلى أن تغير الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة تغييراً أساسياً تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً. وقد قالت اللجنة لفخامته في النهاية أن الشعب العربي يعرف جيداً أنه لا قوة له على إرغام دولة بريطانيا العظمى أو تهديدها بقبول مطالبه الحقّة بوسائل الشدة والعنف، وما يتحمّله في سبيل حركة الإضراب السلمية من خسارة عظيمة ففي سبيل الوطن المقدس وكيانه المهّدد. ولقد فوض أمره إلى الله الذي إليه وحده ترجع الأمور.

أيها الشعب العربي الكريم،

هذا ملخص ما دار بين المندوب السامي واللجنة العربية العليا وما قد تكلم وزير المستعمرات في مجلس العموم البريطاني وصرح بأن ما وجده من علاج لإنهاء إضراب العرب هو تعيين لجنة ملكية للبحث في أسباب القلق الحاضر وشكاوى العرب واليهود المزعومة.

إن الحكومة البريطانية تعرف جيداً أسباب قلق العرب الحقيقية. وقد قال السرجون هوب سمبسون كلمته الصريحة في الموضوع، وهو الرجل الذي قال عنه المستر رمزي ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية السابق للوفد العربي في لندن سنة 1930 أنه أقدر خبير بريطاني ومن المشهود لهم بالكفاءة في العالم أجمع. فالمسألة إذن ليست مسألة بحث وتحقيق ولكنها مسألة تغيير السياسة الحاضرة تغييراً يضمن كيان العرب في البلاد.

أيها الشعب الكريم،

إنك قررت الإضراب السلمي والاستمرار إلى أن تغير الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة وتوقف الهجرة اليهودية، وقد تبين لك مما تقدم أن الحكومة لا تزال بعيدة عن التسليم بحقوقك لأنها مصرّة على المضي في سياسة تهديد حياتك وكيانك، وهي السياسة التي ترمي إلى جعل اليهود الأكثرية الساحقة في البلاد، بينما أنت تريد بقاء هذه البلاد عربية. واللجنة تعتقد جزماً أنك ثابت على هذه الإرادة الحازمة لا تحيد عنها حتى تحقق مطالبك المشروعة، واللجنة التي تأسف لكل ما أصاب البلاد من خسائر في الأنفس والأموال ترغب في الختام إلى الشعب

العربي الكريم أن يثبت على المطالبة بحقه الصريح، وأن يستمر على الإضراب متذرعاً بالوسائل السلمية متجنباً العنف صابراً على الأذى والخسائر المادية إلى أن يحقق الله الحق ويزهق الباطل.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>